ملخص تقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام

OMMP

يغطى الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول OMMO

نظرة إجمالية للتقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام OMMP

آسيا

أهم ملامح التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام OMMP، الذي يعرض أحداثاً وقعت في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول OMMO

تزايدت حدة انتهاكات حقوق الإنسان في كثيرٍ من بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في سياق النزاعات المسلحة، و"الحرب ضد الإرهاب" وكذلك "الحملة على الجريمة". فتحت ستار مكافحة "الإرهاب"، صعَّدت بعض الحكومات من قمعها للمعارضين السياسيين، ولجأت إلى اعتقال أشخاصٍ بصورةٍ تعسفيةٍ، وإصدار قوانين مشددة تنطوي على التمييز في كثيرٍ من الأحيان، وتؤدي إلى تقويض أبسط أسس القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك في عدة بلدانٍ من بينها باكستان، وماليزيا، وإندونيسيا، وبنغلاديش، والهند، وكوريا الجنوبية، وأستراليا.

وظلت أعين العالم مسلَّطةً على أفغانستان، حيث استمر وقوع انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان، كما استمر النزاع المسلح. وأضحى ملايين الأفغان، سواء من اللاجئين أو من بقوا في البلاد، يواجهون مستقبلاً يفتقر إلى الاستقرار والأمن. ووقعت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق المعتقلين من المشتبه في انتمائهم إلى شبكة "القاعدة" أو من زُعم أنهم "إرهابيون". وما زال أكثر من SMM شخص، ممن أُسروا خلال الحرب في أفغانستان، محتجزين في القاعدة العسكرية الأمريكية في خليج غوانتانامو في كوبا، كما استمر اعتقال عددٍ غير معلومٍ من الأشخاص في باغرام بأفغانستان.

واستمر القلق بشأن معاملة السجناء في أفغانستان، مع تواتر أنباء عن الاكتظاظ الخطير ونقص الطعام والدواء والافتقار إلى المأوى من ظروف الشتاء القارس. وإذا كانت الحكومة الأفغانية المؤقتة هي المسؤولة رسمياً عن مراكز الاعتقال، فما برحت الولايات المتحدة مسؤولةً عن إعاشة السجناء الذين تحتجزهم قبل تسليمهم إلى بلدانٍ أخرى.

وفي باكستان، سلمت السلطات ما يزيد على QMM شخصٍ إلى السلطات الأمريكية لاحتجازهم بدون ضماناتٍ كافية لحقوق الإنسان، وهو ما يُعد انتهاكاً للقوانين المحلية المتعلق بتسليم المشتبه بهم، وكذلك للمبدأ الدولي الذي يقضي بعدم إبعاد أي شخصٍ قسراً.

وفي إندونيسيا، بدأت في مارس/آذار OMMO محاكمات غير مسبوقة في مجال حقوق الإنسان لعددٍ من المشتبه فيهم اتُهموا بارتكاب جرائم خطيرة، من بينها جرائم ضد الإنسانية في تيمور الشرقية. ولكن في غياب ضماناتٍ أساسية، ثارت مخاوف من احتمال ألا يلقى هؤلاء المتهمون محاكماتٍ تتماشى مع المعايير الدولية للعدالة، وألا تسفر هذه المحاكمات عن إقرار العدالة.

وتقاعست السلطات الهندية عن حماية الأفراد من العنف الطائفي الذي أدى إلى مصرع مئات الأشخاص وتشريد الآلاف. وعم الغضب أنحاء العالم في أعقاب الهجوم على قطارٍ في مدينة غودرا بولاية غوجارات يوم OT فبراير/شباط، وقُتل خلاله RV من الهندوس، وأعقبه تفشي العنف بشكلٍ لم يسبق له مثيل من الوحشية ضد المسلمين في الولاية، كما استمر على مدار الشهور الثلاثة التالية. وقد فرَّ حوالي NQM ألفاً من ديارهم في أعقاب المذابح، وكان كثيرون منهم لا يزالون بلا مأوى بحلول نهاية العام.

وشارك المعتقلون من طالبي اللجوء في أستراليا في أعمال شغبٍ وإضراباتٍ عن الطعام فضلاً عن خياطة الفم احتجاجاً على اعتقالهم المستديم بشكلٍ إلزامي. والتقت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية مع بعض المسؤولين الأستراليين للمطالبة بإعادة النظر على وجه السرعة في سياسة الاعتقال الإلزامي غير الإنسانية والمطبقة منذ عشر سنوات، وقالت إنها فشلت بكل المقاييس.

وفي الهند، أقر البرلمان في مارس/آذار بدء سريان "قانون منع الإرهاب"، والذي ينص على أن الاعترافات التي يتم الحصول عليها في حجز الشرطة يمكن الاعتداد بها في المحاكم فيما يتعلق بجرائم "الإرهاب".

وفي الوقت نفسه، ألغت حكومة بنغلاديش "قانون السلامة العامة"، ولكنها واصلت اعتقال أشخاصٍ بموجب "قانون الصلاحيات الخاصة"، الذي يجب الضمانات المنصوص عليها في القانون البنغلاديشي ضد الاعتقال التعسفي. وبالإضافة إلى ذلك، نُشر في أكتوبر/تشرين الأول حوا

u1604?ي QM ألفاً من أفراد الجيش في شتى أنحاء البلاد، في حملة مشتركة للجيش والشرطة للتصدي للجريمة أُطلق عليها اسم "عملية القلب النظيف". وبحلول نهاية العام، كان قد قُبض على أكثر من NM آلاف شخص، من بينهم أعضاء في أحزاب المعارضة والحزب الحاكم.

وتُوفي ما لا يقل عن PU شخصاً نتيجة التعذيب في حجز الجيش، حسبما زُعم. وبالرغم من النداءات الدولية لإجراء تحقيقاتٍ مستقلة بشأن هذه الوفيات، لم يتم إجراء أي تحقيق.

وفي الصين، مُددت لعامٍ آخر حملة "الضرب بشدة" لمكافحة الجريمة، والتي بدأت في إبريل/نيسان OMMN، مما أسفر عن فرض أحكام بالإعدام وأحكام قاسية بالسجن، وكثيراً ما كان ذلك إثر محاكماتٍ جائرة في سياقٍ يُستخدم فيه التعذيب لانتزاع اعترافات. واشتدت حدة الحملة خلال فترة التحضير لعقد المؤتمر القومي السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني. وسُجل خلال عام OMMO صدور ما لا يقل عن NVON حكماً بالإعدام، فُرض كثير منها بعد محاكماتٍ جائرة، بالإضافة إلى تنفيذ حكم الإعدام في NMSM شخصاً.

وما برح أشخاص يُعتقلون أو يُسجنون بصورةٍ تعسفيةٍ بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، أو حرية تكوين الجمعيات، أو حرية العقيدة، في كثيرٍ من البلدان، من بينها فيتنام، ولاوس، وكوريا الشمالية، والصين.

كما اعتُقل عدد متزايد من الأشخاص في الصين وفيتنام وغيرهما بسبب تعبيرهم عن آرائهم عبر شبكة الإنترنت، أو بسبب حصولهم من الإنترنت على مواد تنتقد الحكومات أو تتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

وفي مجال حرية التعبير، ثارت مخاوف في هونغ كونغ من احتمال أن يُستخدم "مرسوم مكافحة الإرهاب" في فرض قيودٍ على حقوق الإنسان. وأصدرت الحكومة مذكرة تشاور عن التشريعات المقترحة بموجب المادة OP من القانون الأساسي، والتي تجيز لسلطات هونغ كونغ سن قوانينها الخاصة لحظر أعمال الخيانة والأنشطة الانفصالية والتمرد والتخريب.

وكان هناك ارتفاع حاد في حوادث القتل دون وجه حق و"الاختفاء" والتعذيب والقبض والاحتجاز التعسفيين على أيدي قوات الأمن، وكذلك في أعمال القتل المتعمد واحتجاز الرهائن والتعذيب على أيدي الماويين في نيبال. وارتُكبت هذه الانتهاكات في سياق "الحرب الشعبية" التي أعلنها "الحزب الشيوعي النيبالي" في عام NVVS، وإعلان حالة الطوارئ ونشر قوات الجيش في أواخر عام OMMN.

واستُخدمت عقوبة الإعدام في كثيرٍ من بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في الصين، وسنغافورة، وتايوان، وفيتنام، وتايلند، واليابان، والهند، وباكستان، وماليزيا.

ووقعت انتهاكات جسيمة للحقوق الإنسانية للمرأة في كثيرٍ من بلدان المنطقة، بما في ذلك باكستان، وبنغلاديش، وأفغانستان، والهند، والفلبين، وباكستان.

وشهدت سري لنكا تحسناً كبيراً في وضع حقوق الإنسان في إطار وقف إطلاق النار ومحادثات السلام بين الحكومة وحركة "نمور تحرير تاميل عيلام" بعد NV عاماً من القتال. ووافق الطرفان على إدراج بنودٍ تتعلق بحقوق الإنسان ضمن عملية السلام.

وفي ميانمار، أُطلق سراح داو أونغ ساو سوكي، زعيمة حزب المعارضة الرئيسي "الرابطة الوطنية للديموقراطية" في مايو/أيار، حيث كانت رهن الإقامة الجبرية في منزلها بحكم الواقع الفعلي. إلا إنه لم يُحرز تقدم في المحادثات التي كانت تجري في تكتمٍ بشأن مستقبل البلاد، والتي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول OMMM بين الحكومة العسكرية المتمثلة في "مجلس الدولة للسلم والتنمية" وأونغ سان سو كي. ومع ذلك، أُطلق سراح ما يزيد PMM سجين سياسي على مدار العام، وبذلك بلغ عدد المفرج عنهم منذ يناير/كانون الثاني OMMN إلى RMM شخص. وما زال في السجون نحو NPMM سجين سياسي قُبض عليهم في السنوات السابقة، كما قُبض على حوالي RM شخصاً لأسبابٍ سياسية.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:16.0pt;font-style='fontانتهاكات حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ

size:13.5pt; -SA style='font-span>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:10.0pt;font-font-ansi-msoالتي وردت تفاصيلها في تقرير منظمة العفو الدولية لعام ****OMMP

عمليات **SA -bidi:embed'><span lang=AR-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>**
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='fontالإعدام خارج نطاق القضاء/القتل دون وجه حق**family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>**
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR><**span/>**
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-fontارتُكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو قتلٍ دون وجه حق، أو ما يُحتمل أن تكون كذلك، في تسعة بلدانٍ على الأقل، وهي: فيجي، الهند، إندونيسيا، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، تايلند، وجزر سليمان.<"spacerun: yes-span style="mso

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='fontحالات **family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>**"الاختفاء

"<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font SA-span lang=AR>
اختفى" أشخاص أو لم يتضح مصير أشخاص "اختفوا" خلال السنوات"<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
السابقة في أربعة بلدان، هي: إندونيسيا، نيبال، الفلبين، وسري لنكا.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
التعذيب والمعاملة<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='font
السيئة<family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span><span lang=AR/
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
وردت أنباء عن تعرض أشخاص للتعذيب أو المعاملة السيئة على أيدي<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
قوات الأمن أو الشرطة أو غيرها من السلطات الحكومية في OM بلداً في المنطقة، هي: أفغانستان، أستراليا، بنغلاديش، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، اليابان، كوريا (الشمالية)، كوريا (الجنوبية)، لاوس، ماليزيا، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، بابوا غينيا الجديدة، سري لنكا، وتايلند.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
سجناء الرأي<'color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
احتُجز أشخاص يُعتبرون من سجناء الرأي، أو يُحتم MQ□? أن<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
كذلك، في ثمانية بلدان، هي: بوتان، الصين، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ملديف، ميانمار، وتايلند.

SA-span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة<'color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
اعتُقل أشخاص بصورة تعسفية، أو احتُجزوا بدون تهمة أو محاكمة،<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
في NQ بلداً، هي: أفغانستان، أستراليا، بنغلاديش، الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا (الجنوبية)، لاوس، ماليزيا، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، وسنغافورة.

عقوبة الإعدام

صدرت أحكام بالإعدام في NV بلداً، ونُفذت أحكام بالإعدام فيما لا يقل عن NN بلداً، هي: الصين، الهند، اليابان، كوريا (الشمالية)، ماليزيا، باكستان، سنغافورة، تايوان، تايلند، وفيتنام.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلَّحة<'color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
ارتكبت جماعات المعارضة المسلَّحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان،<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
من قبيل قتل المدنيين عمداً وتعسفاً والتعذيب واحتجاز الرهائن في ثمانية بلدان، هي: أفغانستان، بنغلاديش، كمبوديا، الهند، نيبال، سري لنكا، بابوا غينيا الجديدة، والفلبين.

الأمريكيتان

أهم ملامح التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام OMMP، الذي يعرض أحداثاً وقعت في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول OMMO

شهد العام المنصرم اتجاهاً عالمياً لفرض إجراءاتٍ تتعلق بالأمن القومي في سياق "الحرب ضد الإرهاب"، وكثيراً ما كان ذلك على حساب حقوق الإنسان. ومثَّل هذا المناخ العالمي تهديداً لحماية حقوق الإنسان في المنطقة في عددٍ من المجالات المهمة.

فقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية حرمان الأشخاص الذين قُبض عليهم في إطار "الحرب ضد الإرهاب" من حقوقهم المعترف بها دولياً. وقد قُبض على آلاف الأشخاص أثناء الحرب على العراق في تحدٍ للقانون الإنساني الدولي. واستمر احتجاز أكثر من SMM في القاعدة البحرية الأمريكية "معسكر إكس راي" في خليج غوانتانامو بكندا، حيث يُحتجزون بدون تهمةٍ ودون الحصول على مساعدة قانونية. ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارهم أسرى حرب أو منحهم الحقوق الأخرى بموجب القانون الدولي. وكانت الأوضاع في "معسكر إكس راي"، ثم في "معسكر دلتا"، مثار قلقٍ بالغ. كما تحتجز القوات الأمريكية مئات المعتقلين في أفغانستان أو في مواقع لم يُفصح

عنها.

وبالمثل، حُرم من الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي كثيرون من بين NOMM من المواطنين الأجانب الذين اعتُقلوا في الولايات المتحدة خلال التحقيقات بشأن هجمات NN سبتمبر/أيلول OMMN، ومعظمهم رجال مسلمون من المنطقة العربية أو جنوب آسيا. وبحلول نهاية العام، كان معظم المعتقلين الذين قُبض عليهم في الحملات الأولية قد رُحلوا، وبعضهم رُحل إلى بلدانٍ يُخشى أن يتعرضوا فيها لخطر التعذيب، أو أُطلق سراحهم أو وُجهت إليهم تهم لا تتعلق "بالإرهاب".

وفي كولومبيا، أدت الإجراءات الأمنية التي فرضتها الحكومة الجديدة بزعامة إيفارو أوريبي فيليز إلى تفاقم دائرة العنف السياسي المتواصلة. وتعمقت أزمة حقوق الإنسان من جراء انهيار محادثات السلام بين الحكومة وجماعة المعارضة المسلحة الرئيسية، وهي "القوات المسلحة الثورية الكولومبية". وظل المدنيون هم الضحايا الأساسيين لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش، والميليشيات المتحالفة معه، وجماعات المعارضة المسلحة. وكانت أعداد الضحايا مفزعة: فعلى مدار العام، "اختفى" ما يزيد عن RMM شخص، وقُتل أكثر من أربعة آلاف مدني لدوافع سياسية، وشُرد ما يربو على PRM ألف شخصٍ من ديارهم إلى مناطق أخرى داخل البلاد خلال الشهور التسعة الأولى من العام، واختُطف ما يزيد عن OTMM شخص على أيدي جماعات حرب العصابات أو القوات شبه العسكرية. وزادت الحكومة من الزج بالمدنيين في أتون الصراع، حيث أسست شبكة قوية من المخبرين المدنيين تضم مليون شخص ويُتوقع منهم أن يتعاونوا مع قوات الأمن.

وكان من شأن قوانين "مكافحة الإرهاب" أن تهدد بالحد من حماية حقوق الإنسان في غيانا وباراغواي، بينما ظل قانون "مكافحة الإرهاب" في بيرو يحرم الأفراد من نيل محاكمةٍ عادلة. وفي كندا، تزايدت المخاوف من أن يتعرض الأشخاص المتهمون بدعم جماعات مسلحة إسلامية لخطر الترحيل إلى بلدانٍ يكونون فيها عرضة للتعذيب.

واستمر توارد أنباء عن التعذيب والمعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن وحراس السجون في ما لا يقل عن OM بلداً من مختلف أنحاء المنطقة، ومن بينها جزر البهاما، وبليز، وترينداد وتوباغو، وغيانا، وجامايكا، والأرجنتين، وفنزويلا، وكولومبيا، وبوليفيا. وظل تعذيب المعتقلين والسجناء متفشياً في بلدان مثل البرازيل، وإكوادور، والمكسيك. وذكرت الأنباء أن عدداً من المعتقلين تُوفوا من جراء التعذيب في المكسيك، بينما تعرض صبي يبلغ من العمر NO عاماً للتعذيب بقطب كهربائي على يدي اثنين من أفراد الشرطة في باراغواي، حسبما ورد.

كما استمر تسجيل حالات القتل دون وجه حق وإفراط قوات الأمن في استخدام القوة المفضية إلى الموت فيما لا يقل عن NP بلداً، من بينها الأرجنتين، وغيانا، وهايتي، وباراغواي، والولايات المتحدة. ومرة أخرى، كان أفراد الشرطة العسكرية والمدنية في البرازيل مسؤولين عن مقتل آلاف في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك مقتل TMP أشخاص على أيدي الشرطة في ولاية ساو باولو وحدها، كما واصلت "فرق القتل" نشاطها بتوا RVN?ؤ من الشرطة، حسبما ورد. ولم تفلح تعهدات الحكومة في هندوراس بالتحقيق في حوادث قتل الأطفال في الحد من ارتفاع معدلات القتل خلال عام OMMO، وقُتل بعض هؤلاء في ملابساتٍ توحي بأنهم كانوا ضحايا عملياتٍ إعدامٍ خارج نطاق القضاء. وفي جامايكا، قُتل ما لا يقل عن NPP شخصاً على أيدي الشرطة، وقُتل كثيرون منهم دون وجه حقٍ، على ما يبدو. وقُتل متظاهرون على أيدي الشرطة في الأرجنتين، وتواترت أنباء على نطاقٍ واسعٍ في فنزويلا عن حالات قتلٍ على أيدي الشرطة في عدة ولايات. وتُوفي ثلاثة أشخاصٍ على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية بعد تعرضهم لطلقات البنادق الصاعقة من طراز "م OS" (وهي بنادق تطلق صواعق ذات قوة كهربائية عالية تستخدمها الشرطة الأمريكية).

وعلى غرار السنوات السابقة، كانت القوات شبه العسكرية التي تمارس نشاطها بالتواطؤ مع قوات الأمن في كولومبيا مسؤولة عن الغالبية العظمى من حالات "الاختفاء"، كما وردت أنباء عن وقوع حالات "اختفاء" في غواتيمالا والمكسيك. وفي تطورٍ يبعث على القلق، وردت أنباء عن عدة حالات "اختفاء" في هايتي، بينما ظلت آلاف العائلات في مختلف أنحاء المنطقة تعاني ويلات العذاب الناجم عن عدم معرفة ما حدث لذويهم وأحبائهم الذين "اختفوا" خلال السنوات السابقة.

وتصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف السكان الأصليين والنشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الأراضي في شتى أنحاء المنطقة. ففي البرازيل، تعرض بعض السكان الأصليين للاعتداء والقتل بسبب نضالهم من أجل الأرض أساساً. واستمر وضع حقوق الإنسان في التدهور في غواتيمالا، واستهدفت الانتهاكات في المقام الأول النشطاء في الدفاع عن حقوق الأراضي. وفي بلدان مثل المكسيك والأرجنتين، ظلت مجتمعات السكان الأصليين تعاني من العنف والتهميش.

وعلى امتداد المنطقة، وفي بلدان مثل غواتيمالا، والبرازيل، وكولومبيا، وبوليفيا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهايتي، وإكوادور، ظل المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك النقابيون والصحفيون والمحامون، يتعرضون للتهديد والاعتداء والقتل. ففي كولومبيا، قُتل ما يزيد على NTM نقابياً في غضون العام. وفي المكسيك، لم يتم الفصل بعد في قضية مقتل دينا أوتشاوا، المحامية عن حقوق الإنسان، في عام OMMN.

ومرة أخرى، كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تنفذ أحكام الإعدام. فبحلول نهاية عام OMMO، كان TN شخصاً قد أُعدموا، ومن بينهم PP في ولاية تكساس وحدها. كما كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي عُرف عنها أنها تنفذ أحكام الإعدام في متهمين أحداث، وذلك عندما أُعدم ثلاثة متهمين من الأطفال في تكساس. وفي تطورٍ إيجابي، قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن إعدام أشخاص يعانون من اختلالٍ عقلي يُعد أمراً منافياً للدستور.

ووردت أنباء عن قسوة أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز في بلدان شتى في المنطقة، من بينها بيرو، وبوليفيا، وإكوادور، والولايات المتحدة، والبرازيل، وأوروغواي، وجامايكا وبليز، ووردت أنباء عن وفاة أشخاصٍ أثناء احتجازهم في البرازيل والولايات المتحدة. وظل رهن الاعتقال كثير من سجناء الرأي في بيرو، كما اعتُقل مزيد من الأشخاص لأسباب تجعلهم ضمن سجناء الرأي في كوبا، وهو الأمر الذي يظهر بوضوح استمرار السلطات في استخدام إجراءاتٍ قاسية لإخراس المعارضة.

وكان من شأن غياب التحقيقات الفعالة في حوادث العنف أن يؤدي إلى ترسيخ مناخ الإفلات من العقاب في بلدان مثل فنزويلا وكولومبيا. وفي الوقت نفسه، أدى التقاعس عن ضمان العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاع الذي دام PM عاماً في غواتيمالا إلى استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب.

ووسط هذا المناخ المظلم، كان هناك بعض التقدم في النضال ضد الإفلات من العقاب. ففي شيلي، وبالرغم من إسقاط الإجراءات القضائية ضد الرئيس السابق أوغستو بينوشيه، استمرت تحقيقات أخرى في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي. وفي الأرجنتين، أمر قاض فيدرالي باعتقال الجنرال السابق ليوبولدو فورتوناتو غالتيري وOR من الأفراد السابقين في القوات المسلحة رهن الاعتقال الوقائي، كما أمر بالتحفظ على ممتلكاتهم. وقد اتُهم هؤلاء بالمسؤولية عن اختطاف OM من أعضاء الجماعة المسلحة "مونتونيروس" واحتجازهم دون سندٍ قانوني وتعذيبهم والتسبب في "اختفائهم" ثم قتلهم، وذلك في الفترة من عام NVTU إلى عام NVUM. وقال القاضي كلوديو بونادیو في حيثيات الحكم إن قانوني "التوقف التام" و"الطاعة الواجبة"، الذين صدرا في عامي NVUS وNVUT، غير دستوريين ومن ثم باطلين. وفي أوروغواي، وُجهت إلى وزير الخارجية السابق تهمة سجن إلينا كوينتيروس ألميدا دون وجه حق، وكانت قد "اختفت" في عام NVTS بعد أن أُخذت عنوةً من سفارة فنزويلا التي لجأت إليها. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُعتقل فيها أي شخص بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة الحكم العسكري.

انتهاكات حقوق الإنسان في الأمريكيتين

size:13.5pt; -SA style='font-span>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:10.0pt;font-font-ansi-msoالتي وردت تفاصيلها
في تقرير منظمة العفو الدولية لعام OMMP****

عمليات **SA -bidi:embed'><span lang=AR-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>**
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='fontالإعدام خارج نطاق القضاء/
القتل دون وجه حق**family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>**
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>****
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-fontارتُكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو قتلٍ دون وجه حق، أو ما يُحتمل أن تكون كذلك، في كل من الأرجنتين، R?لبرازيل، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، فنزويلا، كولومبيا، والجمهورية الدومينيكية.<spacerun: yes"></span-span style="mso>

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='fontحالات
"الاختفاء**family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>**
"<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>****
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font"اختفى" أشخاص على أيدي عناصر تابعة للدولة في كل من كولومبيا، غواتيمالا، المكسيك، وهايتي.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='fontالتعذيب والمعاملة
السيئة**family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>**
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>****
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-fontوردت أنباء عن تعرض أشخاص للتعذيب أو المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن أو الشرطة أو غيرها من السلطات الحكومية في كل من الأرجنتين، جزر البهاما، بليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غواتيمالا، غيانا، هايتي، جامايكا، المكسيك، باراغوي، بيرو، سانت لوتشيا، ترينداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtextسجناء الرأي

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>****
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-fontاحتُجز أشخاص يُعتبرون من سجناء الرأي، أو يُحتمل أن يكونوا كذلك، في كوبا، وبيرو.

SA -span lang=AR><'embed:bidi-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font

<'color:windowtextالاعتقال بدون تهمة أو محاكمة

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR><**span/>**
<'Arabic";color:windowtext family:"Traditional-font**اعتُقل أشخاص بصورة تعسفية، أو احتُجزوا بدون تهمة أو محاكمة، في كوبا، إكوادور، جامايكا، المكسيك، ترينداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا.

عقوبة الإعدام

صدرت أحكام بالإعدام في جزر البهاما، كوبا، غرينادا، غيانا، جامايكا، سانت لوتشيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ونُفذت أحكام بالإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtextانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلَّحة

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR><**span/>**
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font**ارتكبت جماعات المعارضة المسلَّحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من قبيل قتل المدنيين عمداً وتعسفاً والتعذيب واحتجاز الرهائن في كولومبيا.

إفريقيا

أهم ملامح التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام OMMP، الذي يعرض أحداثاً وقعت في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول OMMO

ظل وضع حقوق الإنسان خطيراً في معظم أنحاء القارة. وأُزهقت أرواح الآلاف ودُمرت سبل عيشهم من جراء النزاعات المسلحة والاضطرابات الأهلية التي ارتُكبت خلالها انتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان وظل مرتكبوها بمنأى عن العقاب. وكان هذا هو الوضع بصفةٍ خاصةٍ في كل من بوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وليبيريا، والسودان، والسنغال، وأوغندا.

وارتكبت بعض القوات الحكومية أعمال إعدام خارج نطاق القضاء، وحوادث "اختفاء" وتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، بينما أقدمت جماعات مسلحة على قتل وتشويه واختطاف وتعذيب مدنيين في إطار سعيها لتحقيق أهدافها السياسية. وواصلت الجماعات المسلحة في ساحل العاج، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وليبيريا تجنيد أطفال للقتال في صفوفها، وكان ذلك يتم قسراً في بعض الأحيان.

واستمر تفشي التعذيب والمعاملة السيئة، كما استمر ورود أنباء عن اعتقال أشخاصٍ في مواقع سرية لفتراتٍ طويلةٍ في بلدان مختلفة، من بينها أنغولا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وإريتريا، وكينيا، وليبيريا، وموريشيوس، وتوغو، وزمبابوي. وظل ضحايا التعذيب وأقاربهم يعانون من المضايقة على أيدي عناصر تابعة لقوات الأمن.

وما برحت المحاكم الجنائية تفرض أحكام الإعدام على نطاقٍ واسعٍ في NQ بلداً، بينما نُفذت أحكام الإعدام في كل من نيجيريا والسودان وأوغندا.

ومُنيت الجهود الرامية لتحقيق العدالة لضحايا حقوق الإنسان بانتكاسةٍ في كلٍ من أنغولا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكاميرون، وغامبيا، وليبيريا، ونيجيريا، ورواندا، والسنغال، وجنوب إفريقيا، والسودان، وزمبابوي.

وفي أنغولا، توقفت الحرب الأهلية المستمرة منذ OT عاماً في أعقاب وفاة خوناس سافمبي، زعيم حركة "الاتحاد القومي لاستقلال أنغولا التام" (يونيتا) في فبراير/شباط، وأعقب ذلك التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار تضمن عفواً ينطبق على جميع الجرائم العسكرية التي ارتُكبت خلال الحرب الأهلية. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها من أن يؤدي هذا العفو، وقوانين العفو السابقة، عن توفير غطاءٍ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، اتُخذت خطوة حازمة لإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال النزاع في سيراليون، وذلك بتشكيل محكمة خاصة فعالة تحت رعاية الأمم المتحدة لمحاكمة معظم المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وظل مئات الأشخاص، وبينهم دعاة لحقوق الإنسان، رهن الاعتقال لأسبابٍ سياسية في الكاميرون ، وتشاد، والكونغو، وغينيا الاستوائية، وإريتريا، وموريتانيا، ورواندا، وتوغو، وزمبابوي، ويُحتمل أن يكون بعضهم من سجناء الرأي.

وتعرضت حرية التعبير لاعتداءاتٍ في OR بلداً، من بينها بوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وساحل العاج، وإريتريا، وإثيوبيا، وغامبيا، وغينيا، ورواندا، والسودان.

size:13.5pt; -SA style='font-span>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:10.0pt;font-font-ansi-mso>التي وردت تفاصيلها في تقرير منظمة العفو الدولية لعام OMMP

عمليات <SA -bidi:embed'><span lang=AR-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='font>الإعدام خارج نطاق القضاء/
family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>القتل دون وجه حق
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font>ارتُكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو قتلٍ دون وجه حق، أو ما يُحتمل أن تكون كذلك، في كل من بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديموقراطية، الكونغو، ساحل العاج، إثيوبيا، كينيا، ليبيريا، مدغشقر، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، رواندا، السودان، أوغندا، وزمبابوي.

<SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='font>حالات "الاختفاء
family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>"
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:1PKRpt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font>"اختفى" أشخاص على أيدي عناصر تابعة للدولة في كل من بوروندي، الكونغو، إثيوبيا، ورواندا.

<SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-font'=style>التعذيب والمعاملة السيئة
family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font>وردت أنباء عن تعرض أشخاص للتعذيب أو المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن أو الشرطة أو غيرها من السلطات الحكومية في كل من أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديموقراطية، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيريا، مدغشقر،موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، جنوب إفريقيا، السودان، توغو، وزمبابوي.

<SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtext>سجناء الرأي

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font>احتُجز أشخاص يُعتبرون من سجناء الرأي، أو يُحتمل أن يكونوا كذلك، في كل من تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، إريتريا، موريتانيا، وتوغو.

<SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtext>الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font>اعتُقل أشخاص بصورة تعسفية، أو احتُجزوا بدون تهمة أو محاكمة، في كل من أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، ساحل العاج، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، ليبيريا، ناميبيا، النيجر، رواندا، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، وتوغو.

عقوبة الإعدام

صدرت أحكام بالإعدام في كل من بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، إثيوبيا، كينيا، ملاوي، موريتانيا، جمهورية الكونغو الديموقراطية، نيجيريا، رواندا، السودان، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، ونُفذت أحكام بالإعدام في كل من نيجيريا، السودان، وأوغندا.

<SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtext>انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلَّحة

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR><**span**/>
ارتكبت جماعات المعارضة المسلّحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان،<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
من قبيل قتل المدنيين عمداً وتعسفاً والتعذيب واحتجاز الرهائن في كل من أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، غامبيا، ليبيريا، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، وزمبابوي.

ملخص التقرير السنوي للعام OMMP

أوروبا وأسيا الوسطى

أهم ملامح التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام OMMP، الذي يعرض أحداثاً وقعت
في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول OMMO

استمر، في أوروبا وآسيا الوسطى، تفشي الممارسات القائمة على التمييز في العديد من البلدان في أنحاء شتى من الإقليم. وفي بعض البلدان، كان أفراد الأقليات الإثنية والأجانب عرضة على نحو خاص لخطر التعذيب أو المعاملة السيئة على أيدي عملاء الدولة؛ كما استهدفوا أيضا بهجمات من أفراد وهيئات غير تابعين للحكومة.

وتعرضت حقوق طالبي اللجوء بشكل متزايد للهجوم عليها، بينما استمرت تأثيرات هجمات NN سبتمبر/أيلول على نحو ملموس في مختلف أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى، حيث برَّر العديد من البلدان فرض تشريعات مقيّدة للحريات، وتدابير أخرى، أدت في المحصلة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً للأمن الوطني. وكان اليهود والعرب ضحايا لموجة من الانتهاكات العنصرية في أوروبا الغربية، بما فيها بلجيكا وفرنسا.

واستمر وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في حالات الأزمات وفترات ما بعد الأزمات، ولا سيما في روسيا الاتحادية وفي المناطق الغربية من البلقان.

وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيق حالات من إساءة المعاملة، وصلت في بعض الحالات إلى مرتبة التعذيب، في ألبانيا، وأرمينيا، وآذربيجان، وبيلاروس، وبلغاريا، وجورجيا، وكازاخستان، ومولدوفا، وروسيا الاتحادية، وطاجيكستان، وتركيا، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتلقت المنظمة أيضاً مزاعم بوقوع إساءةٍ للمعاملة، شملت التعذيب، من النمسا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وإيطاليا، ومقدونيا، والبرتغال، ورومانيا، وأسبانيا، وسويسرا. وعلى ما يبدو، فقد كان أفراد طائفة الغجر وغيرها من الأقليات الإثنية، والأجانب والمواطنون المهاجرون هدفاً لمثل هذه الممارسات في مختلف أنحاء أوروبا.

وشاعت بواعث قلق بشأن تشريع جديد شدَّد من القيود المفروضة على أوضاع طالبي اللجوء في النمسا، والدانمرك، والمجر، وإيطاليا، والمملكة المتحدة. حيث أعيد أشخاص بالقوة إلى بلدان يعتقد أنهم سيكونون عرضة فيها لخطر التعذيب والمعاملة السيئة من ألمانيا، وكازاخستان، وقرغيزستان وطاجيكستان، وروسيا الاتحادية.

وتواترت أنباء عن إخضاع رجال الشرطة مواطنين أجانب قاوموا الترحيل للاعتداء البدني ولأساليب تقييد خطيرة في بلجيكا، وسويسرا. وفي فرنسا، توفي رجل واحد عندما استخدمت السلطات أساليب تقييد أثناء محاولتها ترحيله بالقوة إلى الأرجنتين.

وفي أسبانيا، ادعى أطفال أجانب غير مصحوبين بقريب، معظمهم من أصل مغربي، أنهم قد أخضعوا للمعاملة السيئة واعتدي عليهم جنسياً في بعض مراكز الاستقبال في مليلة وجزر الكناري. وأثار استمرار وصول مهاجرين أفارقة إلى شواطئ جزر الكناري بواعث قلق إنسانية. إذ تواتر ورود مزاعم عن تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة على أيدي رجال الشرطة والحرس المدني، وشملت هذه المزاعم شكاوى من مهاجرين وسواهم من ذوي الأصول الأجنبية، وكذلك من أشخاص احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي. ونفذت جماعة الباسك المسلحة "إيتا" سلسلة من التفجيرات وعمليات إطلاق النار أدى بعضها إلى حدوث وفيات، وكانت من ضحاياها فتاة صغيرة.

وبحلول نهاية العام OMMO، اعتقل NN مواطناً أجنبياً في المملكة المتحدة بموجب قانون مكافحة الإرهاب والجريمة والأمن لعام OMMN، الذي يسمح، استناداً إلى أدلة سرية، باحتجاز مواطني الدول الأجنبية الذين لا يمكن ترحيلهم احتجازاً غير مشروط زمنياً، ومن دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم. وكان هؤلاء المعتقلون إما من طالبي اللجوء أو لاجئين معترف بلجوئهم. واحتجز العديد من المعتقلين، أو ممن احتجزوا بناءً على مذكرات تسليم، في ظروف لا إنسانية أو مهينة في سجون ذات إجراءات أمنية مشددة.

وامتنعت كل من حكومتي المملكة المتحدة والدانمرك عن تقديم مطالبات كافية إلى سلطات الولايات المتحدة لحثها على احترام الحقوق الإنسانية لثمانية من مواطني المملكة المتحدة ومواطن دنمركي واحد محتجزين في قاعدة الولايات المتحدة البحرية في خليج غوانتانامو، بكوبا.

وفي يناير/كانون الثاني OMMO، سلمت سلطات البوسنة والهرسك ستة رجال جزائريين- يحملون الجنسية البوسنية- ليحتجزوا لدى

المتحدة من دون الحصول على ضمانات بأنهم لن يخضعوا لعقوبة الإعدام أو للتعذيب أو المعاملة السيئة. وعلى الرغم من القرار الصادر عن غرفة حقوق الإنسان بعدم جواز إبعاد أربعة منهم بالقوة عن الأراضي البوسنية إلى حين الانتهاء من النظر على نحو واف بقضيتهم، إلا أن الرجال نقلوا، حسبما ورد، إلى مرافق الاحتجاز التابعة للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو، بكوبا.

ولم تحترم القوات الدولية العاملة في البلقان معايير حقوق الإنسان. فقد واصلت قوة حفظ السلام في كوسوفو (كفور) الخاضعة لقيادة الناتو (حلف شمال الأطلسي) اعتقال الأشخاص واحتجازهم بشكل غير مشروع. إذ اعتقل مواطن بوسني من دون إبراز مذكرة اعتقال من قبل قوة فرض الاستقرار (سفور) في البوسنة والهرسك للاشتباه بحيازته أسلحة ووثائق غير قانونية، حسبما ذكر، وبالتجسس على قوات سفور. وجرى احتجازه في قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة وحرم من الاتصال بمحام ومن استقبال أفراد أسرته. وكان في نهاية OMMO لا يزال في الحجز مع أنه سمح له بالاتصال مع محاميه وسط قيود مشددة.

وفشلت السلطات إلى حد كبير في معالجة ظاهرة الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وظلت حالات "الاختفاء" وعمليات الاختطاف تشكل مبعث قلق مؤرق في البلدان الثلاثة جميعها. واستمرت الهجمات بدوافع عرقية وسياسية والتمييز الفاضح ضد الأقليات في البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (ولا سيما في كوسوفو) في تقويض إمكانية الاستمرار في عودة اللاجئين والأشخاص المهجرين إلى ديارهم التي هجروها أثناء القتال.

وفي مقدونيا، ارتكب أعضاء في الجماعات المسلحة، يعتقد أن معظمهم على صلة ببقايا "جيش التحرير الوطني"، انتهاكات متكررة على مدار السنة، بما في ذلك أعمال قتل.

وواصل طرفا النزاع في جمهورية الشيشان ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ونفذت قوات الأمن الروسية، حسبما ذكر، عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وعمليات "اختفاء" وتعذيب شملت الاغتصاب. وكثف المقاتلون الشيشان من أنشطتهم، بما في ذلك القيام بهجوم انتحاري في ديسمبر/كانون الأول. وتواتر ورود أنباء في أماكن أخرى من روسيا الاتحادية عن ممارسة التعذيب وإساءة المعاملة. وكانت أوضاع السجون في كثير من الأحيان قاسي? ولا إنسانية ومهينة. وواجه أفراد الأقليات الإثنية التمييز على نطاق واسع، بينما أفلت مرتكبو الهجمات العنصرية في أحيان كثيرة من العقاب. وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول، قام نحو RM شخصاً بأخذ UMM شخص رهينة في أحد مسارح موسكو. وعشية الحادثة، قامت أجهزة تنفيذ القانون بحملة قمع ضد المواطنين الشيشان في شتى أنحاء روسيا الاتحادية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، اعتقل أحمد زكاييف، وهو مبعوث للرئيس الشيشاني، أثناء وجوده في كوبنهاغن لحضور المؤتمر الشيشاني العالمي، وذلك إثر تلقي الدانمرك طلباً بتسليمه من جانب الحكومة الروسية. وسادت بواعث قلق من إمكان تعرضه للتعذيب أو إساءة المعاملة إذا ما تم تسليمه إلى السلطات الروسية. وفي ديسمبر/كانون الأول، أطلقت السلطات الدانمركية سراحه قائلة إنه لم تتوفر لها أدلة كافية تبرر تسليمه.

وأطلق هجوم مسلح على رئيس تركمانستان في OR نوفمبر/تشرين الثاني شرارة موجة جديدة من القمع والملاحقة للمعارضين. وواجه العشرات من أفراد أسر منتقدي الحكومة، الذين ادعت الحكومة بأنهم متورطون في الهجوم على رئيس الجمهورية، خطر الاعتقال والملاحقة والإخلاء من منازلهم. وتعرض من جرى اعتقالهم للتعذيب والمعاملة السيئة، ولم تكشف السلطات عن أي معلومات وافية بشأن أماكن وجودهم أو التهم الموجهة إليهم.

وأدت الاصلاحات القانونية التي اتخذت بهدف التمشي مع معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى قيام البرلمان في تركيا بتعديل التشريع. وشملت الإصلاحات تغيير أنظمة الاحتجاز وتعديل القوانين التي استخدمت في الماضي لتكميم حرية التعبير. واستمر تعرض العديد من سجناء الرأي لاحتمال المحاكمة أو السجن، ولا سيما للإعراب عن آرائهم بشأن المسألة الكردية أو بخصوص السجون من "طراز F" ذات الإجراءات الأمنية القصوى، أو لتعبيرهم عن آراء إسلامية. وعلى الرغم من الإصلاحات القانونية الهامة، فقد ظلت أنباء التعذيب وإساءة المعاملة في حجز الشرطة تتواتر على نطاق واسع. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، انتخب حزب العدالة والتنمية ليفوز بأغلبية مقاعد البرلمان ويشكل الحكومة. ومنع زعيم حزب العدالة والتنمية، وهو سجين رأي سابق، من الترشيح للبرلمان بسبب إدانته السابقة.
وفي OMMO، ألغت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عقوبة الإعدام عن جميع الجرائم، بينما ألغتها تركيا عن الجرائم العادية. وفي بلدان أخرى من قبيل طاجيكستان، وأوزبكستان، واصلت السلطات معاملة عقوبة الإعدام على أنها سر من أسرار الدولة، حارمة أُسر المحكومين بالإعدام من معلومات حيوية بشأن أحبائهم. ووردت أنباء عن تنفيذ أحكام بالإعدام في عدد من البلدان، بما فيها بيلاروس، وكازاخستان.

واستمر التضييق على حرية التعبير مع فرض بعض الحكومات تدابير مقيّدة لها. ففي بيلاروس، استخدمت السلطات قوانين التشهير الجنائية للحد من الممارسة الشرعية لحرية التعبير، فحكمت على ثلاثة صحفيين بالسجن مع العمل القسري. ووردت أنباء عن تعرض صحفيين لاعتداء بدني من قبل مهاجمين غير معلومين في بيلاروس، وأوكرانيا.

وفي بلغاريا، تواصلت مواجهة الأشخاص من ذوي الإعاقات العقلية التمييز على نحو منهجي، بينما ظلت الأوضاع في العديد من دور الرعاية الاجتماعية لا إنسانية ومهينة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، عقدت منظمة العفو الدولية ولجنة هلسنكي البلغارية منتدى دولياً في صوفيا لتسليط الأضواء على المشكلة، ومن أجل حث السلطات على إصلاح أنظمة الصحة العقلية والرعاية الاجتماعية والتعليم.

وقيَّدت قرارات صادرة عن المحاكم نطاق الولاية القضائية العالمية للتشريع البلجيكي بشأن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

وجرائم الحرب، الذي قدمت بموجبه في نهاية عام OMMO شكاوى ضد أشخاص من نحو OM دولة، بمن فيهم رؤساء دول سابقون ومسؤولون أدنى مرتبة منهم.
وقضت المحكمة الدستورية في النمسا بأن السن غير المتساوي للتراضي بين الذكور اللوطيين المعمول به في البلاد أمر غير دستوري.

انتهاكات حقوق الإنسان في أوروبا وآسيا الوسطى
التي وردت تفاصيلها في تقرير منظمة العفو الدولية لعام OMMP

عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء/القتل دون وجه حق

ارتُكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو قتل دون وجه حق، أو ما يحتمل أن تكون كذلك، في بلدين على الأقل، وهما: مقدونيا وروسيا الاتحادية.

حالات "الاختفاء"

"اختفى" أشخاص أو لم يتضح مصير أشخاص "اختفوا" خلال السنوات السابقة في سبعة بلدان، هي: بيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وروسيا الاتحادية، وأوكرانيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.
التعذيب والمعاملة السيئة

وردت أنباء عن وقوع ضحايا للتعذيب والمعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن أو الشرطة أو غيرها من السلطات الحكومية في OT بلداً، وهي: ألبانيا، وأرمينيا، والنمسا، وآذربيجان، وبيلاروس، وبلجيكا، وبلغاريا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وإيطاليا، وكازاخستان، ومقدونيا، ومولدوفا، والبرتغال، ورومانيا، ?روسيا الاتحادية، وأسبانيا، وسويسرا، وطاجيكستان، وتركيا، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان.

سجناء الرأي

احتُجز أشخاص يعتبرون من سجناء الرأي، أو يحتمل أن يكونوا كذلك، في ستة بلدان، هي: أرمينيا، وبيلاروس، وفنلندا، وروسيا الاتحادية، وسويسرا، وروسيا الاتحادية.

الاعتقال من دون تهمة أو محاكمة

اعتُقل أشخاص بصورة تعسفية، أو احتجزوا من دون تهمة أو محاكمة، في أربعة بلدان، وهي: البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وروسيا الاتحادية.

عقوبة الإعدام

صدرت أحكام بالإعدام في ستة بلدان، هي: أرمينيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وتركيا، وأوزبكستان، ونفذت أحكام بالإعدام في أربعة بلدان، هي: بيلاروس، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان.

انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلحة

ارتكبت جماعات المعارضة المسلحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من قبيل قتل المدنيين عمداً وتعسفاً، والتعذيب، واحتجاز الرهائن في أربعة بلدان، هي: مقدونيا، والمملكة المتحدة، وروسيا الاتحادية، وأسبانيا.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أهم ملامح التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام OMMP، الذي يعرض أحداثاً وقعت في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول OMMO

بالرغم من هيمنة الأحداث المتعلقة بالعراق على المنطقة، فقد ازداد وضع حقوق الإنسان تدهوراً في معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت ستار "مكافحة الإرهاب". وتفاقمت الحملات على حرية التعبير وحرية الاجتماع وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان. واستمر إفلات الجناة من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وظل معظم الضحايا وأقاربهم محرومين من نيل العدالة. وما برحت المنطقة تعاني من عمليات الإعدام بموجب أحكامٍ قضائية والإعدام خارج نطاق القضاء، فضلاً عن تفشي التعذيب والمحاكمات الجائرة.

ومع تركز الاهتمام العالمي على العراق، أُعلن عن عفو عام عن السجناء، ولكن ظل في طي المجهول مصير عشرات الألوف من

الأشخاص الذين "اختفوا" خلال السنوات السابقة. وأُعدم عشرات الأشخاص، وبينهم من يُحتمل أن يكونوا سجناء رأي. كما استمر تعرض غير العرب، ومعظمهم من الأكراد، في منطقة كركوك، للإبعاد قسراً إلى منطقة كردستان العراق.

وللمرة الأولى منذ عام NVVO، سُمح لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعراق بزيارة البلاد، وفي إبريل/نيسان، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قراراً يتهم الحكومة العراقية "بإشاعة مناخ من القمع والاضطهاد يعززه التمييز والترويع على نطاقٍ واسع".

ووردت أنباء عن سقوط قتلى من المدنيين من جراء الضربات الجوية المتزايدة التي شنتها القوات الأمريكية والبريطانية داخل "مناطق الحظر الجوي".

وفي الأراضي المحتلة، ارتكب الجيش الإسرائيلي انتهاكات تمثل جرائم حرب، ومن بينها أعمال القتل دون وجه حق، وإعاقة المساعدات الطبية واستهداف العاملين في القطاع الطبي، وتدمير الممتلكات عمداً وعلى نطاق واسع، والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، والحبس دون وجه حق واستخدام "الدروع البشرية". ولقي ما يزيد على ألف فلسطيني مصرعهم على أيدي الجيش الإسرائيلي، وقُتل معظمهم دون وجه حق، ومن بينهم NRM طفلاً وما لا يقل عن PR شخصاً كانوا هدفاً لعمليات اغتيال متعمدة.

وقتلت جماعات مسلحة فلسطينية ما يزيد عن QOM إسرائيلياً، بما في ذلك ما لا يقل عن OSR مدنياً بينهم QT طفلاً. وكان استهداف الجماعات المسلحة الفلسطينية للمدنيين بصورة متعمدة بمثابة جرائم ضد الإنسانية.

وفرضت إسرائيل حظر التجول لفتراتٍ طويلةٍ في شتى أنحاء الأراضي المحتلة، ودمر الجيش الإسرائيلي ما يزيد على OMMM منزل. وقُبض على آلاف الفلسطينيين، وأُفرج عن معظمهم دون تهمةٍ، ولكن ظل أكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني رهن الاعتقال في سجون عسكرية.

وسُجن ما لا يقل عن NRU من المجندين الإسرائيليين وجنود الاحتياط الذين رفضوا الخدمة في الجيش لأسبابٍ تتعلق بالضمير.

وألقت السلطة الفلسطينية القبض على عشرات الأشخاص لأسبابٍ سياسية، ومن بينهم أعضاء في جماعاتٍ مسلحة وأشخاص يُشتبه في "تعاونهم" مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. وصدرت أحكام بالإعدام ضد NP شخصاً على الأقل، وأُعدم ثلاثة منهم، وكان معظم من حُكم عليهم بالإعدام ممن زُعم أنهم "متعاونون" مع السلطات الإسرائيلية.

وفي الجزائر، ظل عدد الأشخاص الذين قُتلوا من جراء الصراع الداخلي مرتفعاً، حيث قُتل مئات المدنيين، وبينهم أطفال، في هجماتٍ شنتها جماعات مسلحة، وقُتل عشرة مدنيين على أيدي قوات الأمن. وقُتل مئات من أفراد قوات الأمن والميليشيات التي تسلحها الدولة وأفراد الجماعات المسلحة خلال هجماتٍ أو كمائن أو اشتباكاتٍ مسلحة. واستمر تفشي التعذيب، ولا سيما خلال الاعتقال السري الذي لا تقر به السلطات. وكان من شأن المشكلة السائدة المتمثلة في إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب أن تبقي عدة آلاف من ضحايا التعذيب و"الاختفاء" وأعمال القتل على أيدي قوات الأمن والجماعات المسلحة والميليشيات التي تسلحها الدولة منتظرين إقرار العدالة. واستمر سريان حالة الطوارئ التي فُرضت في عام NVVO.

وما برحت الحملة المستمرة على ا Q?معارضة السياسية سارية في شتى أنحاء تونس، حيث ظل في السجون مئات من السجناء السياسيين، ومعظمهم سجناء رأي. واستمر قمع المدافعين عن حقوق الإنسان، وزادت الحكومة من قمعها للوسائل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووردت أنباء عن التعذيب والمعاملة السيئة في السجون ومخافر الشرطة ومقار أجهزة أمن الدولة.

وأُلقي القبض على عشرات الطلاب وأساتذة الجامعات والصحفيين، بالإضافة إلى عددٍ من المحامين، في إيران، حيث واجهوا تهماً جنائية ذات دوافع سياسية تستند إلى قانوني التشهير أو الأمن القومي اللذين صيغا بعباراتٍ فضفاضة. وكانت هذه الاعتقالات جزءاً من حملة على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات تزعمها مسؤولون في الجهاز القضائي. واستمر ورود أنباء عن سوء المعاملة والتعذيب، دون أن تلوح أية بادرةٍ على إجراء تحقيقاتٍ مستقلةٍ بشأنها. وأُعدم ما لا يقل عن NNP شخصاً، بينهم سجناء سياسيون كانوا محتجزين منذ فترة طويلة ولا سيما المرتبطين بأحزاب غير قانونية تؤيد الأقلية الكردية.

وفي ليبيا، أُطلق سراح حوالي SR سجيناً سياسياً، بينهم خمسة من سجناء الرأي اعتُقلوا منذ عام NVTP، ولكن ظل في السجون مئات آخرين، حسبما ورد. وأبلغت السلطات أهالي عشرات السجناء أن ذويهم تُوفوا في السجن، ولكنها لم تخبرهم بتاريخ أو سبب الوفاة. وصدر حكم بالإعدام على اثنين يُحتمل أن يكونا من سجناء الرأي، واستمر ورود أنباء عن التعذيب، كما استمر سريان القوانين التي تجرم الأنشطة السياسية السلمية وتتيح إجراء محاكماتٍ جائرة.

وظل رهن الاعتقال بدون تهمةٍ أو محاكمةٍ في مصر آلاف من المشتبه في تأييدهم لجماعاتٍ إسلامية محظورة، وكثيرون منهم محتجزون منذ عدة سنوات، بينما كان آخرون يقضون أحكاماً بالسجن فُرضت بعد محاكماتٍ فادحة الجور أمام محاكم عسكرية. وظل تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم أمراً مألوفاً يُمارس بصورةٍ دؤوبةٍ. واستمرت على مدار العام محاكمات عددٍ من سجناء الرأي، وبينهم دعاة لحقوق الإنسان وأشخاص قُبض عليهم بسبب ما زُعم عن ميولهم الجنسية وإقدامهم على "ازدراء الدين".

وقُبض على مئات الأشخاص في الأردن، وبينهم سجناء رأي، في أعقاب مظاهراتٍ أو للاشتباه في ضلوعهم مع جماعاتٍ إسلامية أو مشاركتهم في أنشطة "إرهابية". ووردت أنباء عن تعرض المعتقلين للتعذيب ولغيره من صنوف المعاملة السيئة. وحُوكم عدد من السجناء السياسيين أمام محكمة أمن الدولة، التي لا تفي الإجراءات المتبعة فيها بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وصدرت أحكام بالإعدام ضد NR شخصاً على الأقل، وأُعدم NQ شخصاً. واستمرت القيود التي تحد من حرية التجمع وحرية التعبير.

وفي داخل الكويت وخارجها، قُبض على عشرات الأشخاص على مدار العام للاشتباه في ضلوعهم في أنشطةٍ "إرهابية"، واعتُقل كثيرون من هؤلاء خلال الربع الأخير من العام في أعقاب الهجمات على عسكريين أمريكيين متمركزين في الكويت. واستمر احتجاز ما يربو

على PM سجيناً سياسياً، كانوا قد أُدينوا بعد محاكماتٍ فادحة الجور في أعقاب طرد القوات العراقية من الكويت في عام NVVN. وأُعدم أشخاص، جميعهم من العمال الأجانب، وصدرت أحكام بالإعدام ضد أربعة آخرين. وترددت أنباء عن التعذيب، ولم يتم إجراء تحقيقاتٍ مستقلةٍ بشأنها، على ما يبدو.

ووردت أنباء عن عمليات ترحيل وحملات اعتقال وإساءة معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء في لبنان، وظل اللاجئون الفلسطينيون يعانون من التمييز. واعتُقل لأسبابٍ سياسية عشرات من المنتمين إلى جماعاتٍ معارضة مسيحية وإسلامية. وكان هناك ما لا يقل عن NO شخصاً آخرين محتجزين لما زُعم من انتمائهم إلى شبكة "القاعدة" أو غيرها من الجماعات التي تُصنف على أنها "إرهابية". ووردت أنباء عن التعذيب، وصدرت أحكام بالإعدام ضد NM أشخاص على الأقل، ولكن لم يُنفذ أي حكمٍ بالإعدام.

وظل ما يزيد على خمسة آلاف عراقي يعيشون في مخيم رفحة في المملكة العربية السعودية في وضع أقرب ما يكون إلى وضع السجناء. واستمر ارتكاب انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان في البلاد، وازدادت تفاقماً من جراء سياسة "مكافحة الإرهاب" التي تتبعها الحكومة. وصارت هذه الانتهاكات أمراً راسخاً بسبب النظام القضائي الذي تحوطه السرية والتكتم بشكلٍ مشدد، فضلاً عن حظر الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المستقلة لحقوق الإنسان. وقُبض على مئات المشتبه في أنهم من النشطاء الدينيين ومنتقدي الحكومة، ولم تتوفر معلومات عن وضعهم القانوني. واستمر تفشي التعذيب وسوء المعاملة.

وفي اليمن، عُرقل خلال عام OMMO ما طرأ خلال السنوات الأخيرة من تقدم فيما يتعلق بالضمانات القانونية والدستورية للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك نتيجة التبعات المستمرة لهجمات NN سبتمبر/أيلول OMMN. ونُفذت حملات اعتقال واسعة النطاق، فضلاً عن استهداف المواطنين الأجانب لاعتقالهم أو ترحيلهم خارج الإطار القانوني العادي. وتعرض بعض الصحفيين للترهيب لمنعهم من الكتابة عن حملات الاعتقال، بل وتعرض بعضهم للاعتقال.

كما كان للبنود الأمنية الجديدة والموسعة تأثير على وضع حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية، حيث أجازت اعتقال قرابة ORM مدنياً واحتجازهم بصورةٍ تعسفية، وكان معظمهم لا يزالون رهن الاعتقال بحلول نهاية العام. وجاءت حملة الاعتقالات هذه في إطار مكافحة "الإرهاب". وأُعيد عدد من طالبي اللجوء إلى بلادهم بصورة قسرية أو رُحلوا لاعتباراتٍ تتعلق بالأمن القومي، بالرغم من أن كثيرين منهم عرضةً للخطر في بلدانهم الأصلية، كما تعرض بعضهم لمعاملةٍ سيئة. ووردت كذلك أنباء عن سوء المعاملة ووقع وفيات أثناء الاحتجاز في أعقاب الاضطرابات في سجنٍ في دبي في فبراير/شباط ويوليو/تموز.

وكانت الحملة على المعارضة السياسية جليةً في سوريا أيضاً، حيث قُبض على عشرات الأشخاص لأسبابٍ سياسية. وازداد قمع المP?افعين عن حقوق الإنسان والمحامين. وظل مئات السجناء السياسيين رهن الاعتقال بدون تهمةٍ أو عقب محاكماتٍ جائرة. وكانت أنباء التعذيب أقل من مثيلاتها فيما مضى، ولكن لم يتم التحقيق في الحالات التي وقعت خلال السنوات السابقة. وتُوفي شخصان على الأقل أثناء احتجازهما.

انتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

size:13.5pt; -SA style='font-span>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:10.0pt;font-font-ansi-mso
التي وردت تفاصيلها في تقرير منظمة العفو الدولية لعام OMMP

عمليات <SA -bidi:embed'><span lang=AR-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
الإعدام خارج نطاق القضاء/<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='font
القتل دون وجه حق<family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
ارتُكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو قتلٍ دون وجه حق، أو<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
ما يُحتمل أن تكون كذلك، في R بلدان: إسرائيل والأراضي المحتلة، والسلطة الفلسطينية، والعراق، ولبنان، واليمن.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
حالات<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='font
الاختفاء"<family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>
"<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
"اختفى" أشخاص على أيدي عناصر تابعة للدولة في S بلدان:<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font
الجزائر، والعراق، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب والصحراء الغربية.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic";color:windowtext-size:13.5pt;font-style='font التعذيب والمعاملة<'
family:"Traditional -size:16.0pt; font-SA style='font-span>السيئة
<'Arabic";color:windowtext

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'windowtext:family:"Traditional Arabic";color-font وردت أنباء عن تعرض أشخاص للتعذيب أو المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن أو الشرطة أو غيرها من السلطات الحكومية في كل من NU بلداً: الأردن، وإسرائيل والأراضي المحتلة، والأمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، وتونس، والجزائر، السعودية، والسلطة الفلسطينية، وسوريا، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب والصحراء الغربية، واليمن.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtext سجناء الرأي

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font احتُجز أشخاص يُعتبرون من سجناء الرأي، أو يُحتمل أن يكونوا كذلك، في NP بلدا:، الأردن، وإسرائيل والأراضي المحتلة، وإيران، وتونس، والسعودية، وسوريا، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب والصحراء الغربية، ومصر.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtext الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font اعتُقل أشخاص بصورة تعسفية، أو احتُجزوا بدون تهمة أو محاكمة، في NO بلداً: الأردن، والأمارات العربية المتحدة، وإسرائيل والأراضي المحتلة، وإيران، والجزائر، والسعودية، والسلطة الفلسطينية، وسوريا،و الكويت، ولبنان، ومصر، واليمن.

عقوبة الإعدام

صدرت أحكام بالإعدام فيNR بلداً: الأردن، والأمارات العربية المتحدة، وإيران، والجزائر، والسعودية، والسلطة الفلسطينة، وسوريا، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب والصحراء الغربية، ومصر، واليمن. ونُفذت أحكام بالإعدام في NM بلدان: الأردن، والأمارات العربية المتحدة، وإيران، والسعودية، والسلطة الفلسطينية، وسوريا، والعراق، والكويت، ومصر، واليمن.

SA -span lang=AR><'bidi:embed-align:right;direction:rtl;unicode-text'=/>
family:"Traditional Arabic"; -size:10.0pt;font-font-ansi-size:13.5pt;mso-style='font
<'color:windowtext انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلَّحة

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR>
<'family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font ارتكبت جماعات المعارضة المسلَّحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من قبيل قتل المدنيين عمداً وتعسفاً والتعذيب واحتجاز الرهائن في R بلدان: الجزائر، وكردستان العراق، وإسرائيل والأراضي المحتلة، والمغرب والصحراء الغربية، والسلطة الفلسطينية.

للحصول على مزيدٍ من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية، في لندن بالمملكة المتحدة.

هاتف: + RRSS TQNP OM QQ